

## مرسوم رقم (١٧) لسنة ٢٠٢١ بإعادة تنظيم وزارة المالية والاقتصاد الوطني

نحن حمد بن عيسى آل خليفة  
بعد الاطلاع على الدستور،  
وعلى قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، وتعديلاته،  
ولأئحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها،  
وعلى المرسوم رقم (١) لسنة ٢٠١٩ بإعادة تنظيم وزارة المالية والاقتصاد الوطني،  
وبناءً على عرض وزير المالية والاقتصاد الوطني،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

### المادة الأولى

يُعاد تنظيم وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وذلك على النحو الآتي:

وزير المالية والاقتصاد الوطني، ويتبعه:

أولاً: مكتب إدارة الدين العام.

ثانياً: مجلس احتياطي الأجيال القادمة.

ثالثاً: إدارة الرقابة والاتصال.

رابعاً: الوكيل المساعد للموارد والمعلومات، وتتبعه:

أ- إدارة الموارد البشرية والمالية.

ب- إدارة تقنية المعلومات.

ج- إدارة شؤون الأملاك الحكومية.

د- إدارة التدريب والتطوير الإداري.

خامساً: وكيل الوزارة للشؤون المالية، ويتبعه:

أ- الوكيل المساعد للعمليات المالية، وتتبعه:

١- إدارة عمليات التمويل.

٢- إدارة المدفوعات والتحويل.

٣- إدارة تطوير الأنظمة المالية.

ب- الوكيل المساعد لشؤون التعاون الدولي، وتتبعه:

- ١- إدارة العلاقات الدولية.
  - ٢- إدارة الاستثمارات الحكومية.
  - ج- الوكيل المساعد للسياسات المالية والميزانية، وتتبعه:
    - ١- إدارة الميزانية.
    - ٢- إدارة المشاريع.
    - ٣- إدارة سياسة الإيرادات العامة.
  - د- الوكيل المساعد للخدمات المالية المشتركة، وتتبعه:
    - ١- إدارة تنسيق شؤون الخدمات المالية المشتركة.
    - ٢- الإدارة المركزية للمشتريات الحكومية.
    - ٣- إدارة الكفاءة المركزية.
  - ٤- عدد من مدراء الموارد المالية يتم تحديدهم وفقاً لأداة تعيينهم ونقلهم لتولي مهام الخدمات المالية المشتركة في الجهات الحكومية.
- سادساً: وكيل الوزارة للاقتصاد الوطني، ويتبعه:
- أ- الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية، وتتبعه:
- ١- إدارة التخطيط الاقتصادي.
  - ٢- إدارة السياسات الاقتصادية.
  - ٣- إدارة الاستدامة المالية والاقتصادية.
- ب- الوكيل المساعد للتنافسية والمؤشرات الاقتصادية، وتتبعه:
- ١- إدارة المؤشرات الاقتصادية.
  - ٢- إدارة تعزيز التنافسية.
  - ٣- إدارة التحليل والمعلومات.

### المادة الثانية

يصدر بتنظيم الخدمات المالية المشتركة قرار من رئيس مجلس الخدمة المدنية، بناءً على اقتراح من جهاز الخدمة المدنية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بما لا يخالف الاختصاصات المنصوص عليها قانوناً لكل جهة.

### المادة الثالثة

يلغى المرسوم رقم (١) لسنة ٢٠١٩ بإعادة تنظيم وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

## المادة الرابعة

على وزير المالية والاقتصاد الوطني تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره،  
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين  
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء  
سلمان بن حمد آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:  
بتاريخ: ٣ رجب ١٤٤٢ هـ  
الموافق: ١٥ فبراير ٢٠٢١ م